نحو توجيهٍ لُغويٍ إسلاميٍ لكتابة الأبحاث التربوية

أ. د. صالح بن علي أبو عرَّاد

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فمن المعلوم أن عُلماء المسلمين الأوائل كانوا قد نبغوا على امتداد تاريخ الإسلام في شتى المعارف والعلوم والفنون التي عرفتها البشرية في الماضي، ولا زالت كتبهم ومؤلفاتهم ونتاجهم العلمي يشهد بما توصلوا إليه، وما قدموه للبشرية من إضافاتٍ علميةٍ ومعرفيةٍ في شتى المجالات والميادين.

ولعل من أبرز المجالات والميادين العلمية والمعرفية التي كتب فيها عُلماء الإسلام الأوائل مجالات العلوم التربوية على وجه العموم، والتي جاءت مبثوثةً بشكلٍ أو بآخر في مجموع تراث سلفنا الصالح الزاخر بالكثير من المعطيات المنهجية العلمية الخاصة بالمسلمين دون غيرهم، والتي شاركوا من خلالها في تأسيس البناء العلمي البشري وتطويره، وتنمية المسيرة المعرفية للإنسانية قاطبة، إلى جانب الإسهام الفاعل والإيجابي في صياغة مناهج وطرائق مبتكرة تحمل الطابع الإسلامي المتميز، وتتسم بمواصفاتٍ خاصة قد لا توجد في غيرها من المنهجيات العلمية الأُخرى التي عرفتها البشرية.

ولاشك أن اللغة العربية إحدى أهم وأبرز الوسائل الفاعلة التي أسهمت بفعاليةٍ في تمكّين المسلمين بكل ثقةٍ واقتدار من تحقيق تلك المنزلة العلمية الرفيعة التي وصلوا إليها خلال ثمانية قرونٍ من الزمن، وبخاصةٍ أنها كانت الأداة الرئيسة لنشر الفكر الإسلامي، وتحقيق ما يُمكن أن يُسمى بالوحدة الفكرية بين أبناء الإسلام في مختلف الأزمنة والأمكنة، وهو ما عبّر عنه (ممدوح مسعد أحمد هلالي، ١٤٣٤هـ) في معرض حديثه عن اللغة العربية، فنظر إليها بوصفها: " من أهم وسائل الاتصال الإنساني التي تُحقق الفهم والإفهام لأفراد المجتمع، وهي أداة تحقيق الوحدة الفكرية بين أبناء المجتمع، والتلاؤم بين عناصره وجماعاته ؛ وهي بهذا أساس المواطنة ووسيلة المجتمع للحفاظ على تُراثه الثقافي وتفكير أبنائه " (ص ٨٠٨).

يُضاف إلى ذلك أن اللغة العربية كانت ولا تزال الركيزة الأساسية للتعريف بالهوية الإسلامية، التي جمعت بين أجناسٍ وشعوبٍ مُختلفة، ووحدت بينها تحت راية الإسلام ؛ فأصبحت اللغة العربية نتيجةً لذلك من أهم العوامل التي أسهمت بفعاليةٍ في تكوين هوية الأمة الإسلامية، والعمل على تميزها عن غيرها من الأمم، لاسيما وأنها كما يقول: (ممدوح مسعد أحمد هلالي، ١٤٣٤هـ) تمتاز " بوفرة مُفرداتها وسعة اشتقاقها، واطراد القياس فيها، وتعدُد أنظمة التراكيب بها حيث تُقدّر ثروتها من الألفاظ تُقدّر بأكثر من اثنتي عشرة مليون مُفردة تتألف من نحو مائةٍ وثمانين ألف مادة لُغوية، بينما يُقدّر مُعجم اللُغة الإنجليزية على سبيل المثال بسبعمائة وتسعين ألفاً ما بين مفردةٍ ومُصطلح " (ص ٨٠٧).

وفيما يلي محاولةٌ لتسليط بعض الضوء على ما قام به علماء المسلمين الأوائل من جهودٍ علميةٍ اتبعوها في عمليات البحث والتأليف والتدوين وجمع المعلومات والمعارف، منطلقين في ذلك مما لديهم، ومستفيدين مما تعلموه واكتسبوه من غيرهم، ومجتهدين في إضافة ما يُميزهم ويُضفي على إنتاجهم طابع شخصيتهم المُتميزة مُعتمدين في ذلك على توفيق الله تعالى لهم، ثم ما أبدعوه من إضافاتٍ جديدةٍ في ميدان البحث العلمي في شتى العلوم والمعارف التي كانت معروفةً في تلك العصور.

وحتى لا يتشعب بنا الحديث فإنني أنقل نصاً تُراثياً يُؤكد ما ذهبنا إليه في هذا الشأن، ويُظهر أن من أبرز دلائل اهتمام المسلمين وعنايتهم بالبحث العلمي تحديدهم لمقاصد التأليف، وهو ما أشار إليه (محمد جمال الدين القاسمي، ١٣٩٩هـ) نقلاً عن أبي حيان قوله:

" ينبغي أن لا يخلو تصنيفٌ من أحد المعاني الثمانية التي تُصنف لها العُلماء وهي: اختراع معدوم، أو جمع مفترق،

أو تكميل ناقص، أو تفصيل مُجمل، أو تهذيب مطوّل، أو ترتيب مُخلّط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ" (ص ٣٨).

وقد أكَّد هذه المقاصد والأغراض كثيرٌ من العُلماء والمؤلفين وأهل العلم في مختلف المجالات العلمية والميادين المعرفية، ومنهم (حاجي خليفة. د. ت) الذي قال:

"ثم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالمٌ عاقلٌ إلاّ فيها، وهي: إما شيءٌ لم يُسبق إليه فيخترعه، أو شيءٌ ناقصٌ يُتممه، أو شيءٌ مُغلقٌ يشرحه، أو شيءٌ طويلٌ يختصره دون أن يُخل بشيءٍ من معانيه، أو شيءٌ مُتفرقٌ يجمعه، أو شيءٌ مختلطٌ يُرتبه، أو شيءٌ أخطأ فيه مُصنفه فيُصلحه" (ص ٣٥).

وفيما يلي سأكتفي بنقل نصٍ واحدٍ ذكره الدكتور / يوسف مصطفى القاضي، ١٤٠٤هـ) نقلاً عن الدكتور / عبد الحليم منتصر الذي أورد في كتابه (تاريخ العلم ودور العُلماء العرب في تقدُّمه، ١٩٧٣م)، وصفاً رائعاً ودقيقاً للطريقة العلمية التي اتَّبعها العلماء المسلمون في البحث والتجربة على وجه الخصوص، مستشهداً بما جاء في الرسالة السابعة من رسائل إخوان الصفا، حيث قالوا:

"هذا الدستور الرائع المُحكم للبحث العلمي وطريقته ومنهاجه الذي ينحصر في تسعة أحكام وأسئلة، وهي:

١) هل هو؟.. وجود الشيء من عدمه.
٢) ما هو؟.. يبحث عن حقيقة الشيء.
٣) كم هو؟.. يبحث عن المقدار.
٤) كيف هو؟.. يبحث عن صفة الشيء.
٥) أي شيءٍ هو؟.. (تمييزه عن غيره).
٦) أين هو؟.. مكانه.
٧) متى هو؟.. زمانه.
٨) لم هو؟.. (يبحث عن نفع الشيء وضرره).
٩) من هو؟.. (تعريفٌ به).

ويُتابع (الدكتور / مصطفى القاضي) مُتسائلاً:

فماذا عسى أن تكون الطريقة العلمية والتفكير العلمي والأُسلوب العلمي إن لم يكن ذلك الذي تحدث به إخوان الصفا" (ص ٣٢ – ٣٣).

ومن كل ما سبق نخلُص إلى أن اللغة العربية أسهمت بجدارة منذ وقتٍ مُبكر في خدمة مسيرة البحث العلمي عبر تاريخ الحضارة البشرية، واستوعبتها بكل جوانبها المختلفة، وهو ما أكّده الدكتور (أحمد بدر، ١٩٨٢م) حينما قال:

"لقد اتبع العرب في انتاجهم العلمي أساليب مُبتكرة في البحث، فاعتمدوا على الاستقراء، والملاحظة، والتدريب العلمي، والاستعانة بأدوات القياس للوصول إلى النتائج العلمية" (ص ٧٨).

وعلى الرغم من ذلك كله، فإنه من المؤسف جداً أن تكون هناك ضبابيةٌ غير واضحة في المنهجية البحثية المستخدمة عند كتابة الأبحاث التربوية الإسلامية في وقتنا الحاضر، وهو ما يُشير إليه (عبد الرحمن النقيب، ١٤٢٥هـ) بقوله:

"أن كثيراً مما يُكتب تحت عنوان التربية الإسلامية لا يدخُل في مجال البحث التربوي الإسلامي، وكذلك فإن المنهجية المُستخدمة في تلك الأبحاث أحياناً ما تقع في أخطاء جسيمة نتيجةً لعدم إتقان الباحث لمهارات البحث التربوي الإسلامي. ولعل مرد ذلك أن معظم المؤلفات التي تتناول مناهج البحث في التربية إنما تتناول مناهج البحث من المنظور الغربي العلماني" (ص ٢٠).

والمعنى أننا نحتاج في حقيقة الأمر إلى تحديد أبعاد المنهجية الإسلامية الصحيحة وحدودها ومعالمها وملامحها، وهي من الشروط التي تتوقف عليها كتابة أبحاثنا التربوية في مجال التربية الإسلامية المتميزة عن غيرها من أنواع التربيات الأُخرى في الغاية والمصدر، والتي ينبغي أن تتميز بناءً على ذلك في المنهجية المستخدمة لكتابة أبحاثها ودراساتها، وعند تأليف كُتبها ومؤلفاتها.

ولأن تلك المنهجية تحتاج إلى تظافر الكثير من الجهود للمعنيين والمختصين في هذا المجال ؛ فإن من الواجب أن نتطرق في الصفحات التالية إلى بعض الملحوظات ذات العلاقة بالجوانب اللُغوية في ميدان الأبحاث التربوية، والتي لفتت نظري خلال سنوات الدراسة والبحث العلمي، ومنها ما يأتي:

أولاً / مصطلح (مُشكلة البحث) أو (مُشكلة الدراسة):

تُشير كثيرٍ من كتب البحث العلمي في المجال التربوي إلى مصطلحٍ شائع الاستخدام يُعرف بـ (مُشكلة البحث) الذي يُشير إليه (يوسف مصطفى القاضي، ١٤٠٤هـ) بقوله: "هناك تعاريف كثيرة لمعنى (المُشكلة)، ومُعظم هذه التعاريف تتفق على مفهوم مُشترك وهو أن كل ما يحتاج إلى حل واظهار نتائج ذلك الحل هو مُشكلة" (ص ٤٦).

وقد أكّد هذا المعنى (ذوقان عبيدات، وآخران، ١٩٨٧م)، فهم يرون أن مشكلة البحث تُعد إحدى أساسيات البحث العلمي في المجال التربوي ؛ ولذلك فهم يُفردون لها فصلاً كاملاً يُشيرون فيه إلى " ضرورة تعرُّف مفهوم مشكلة البحث، ومعرفة مصادر الحصول عليها، وكيفية اختيارها وفق معايير معينة، وأهمية تحديد المشكلة وصياغتها، وأخيراً آلية تقويم المشكلة. (ص ٦٣ – ٧٤).

وإلى المعنى نفسه أشار (رجاء محمود أبو علاّم، ١٤٢٥هـ) بقوله:

"فالبحث يبدأ من مشكلة لا نعرف بالضبط كُنهها ؛ ولذلك نحاول جمع بيانات عنها حتى تتضح معالمها ونحصل على المعرفة التي تُحوّل هذه المُشكلة من أمرٍ مجهولٍ إلى أمرٍ معلوم " (ص ٦٢).

وقد وافق بذلك ما أورده (أحمد بدر، ١٩٨٢م)، في هذا الشأن حيث يقول:

"والخطوة الأولى الضرورية هي تحديد المُشكلة " (ص ٦٥).

ويؤكّد (فرح موسى الربضي، وعلي مصطفى الشيخ، د. ت) أهمية استخدام مصطلح مشكلة الدراسة في الأبحاث والدراسات بقولهما:

"نجد لدى الباحثين في الميدان التربوي بشكلٍ عام، وطلبة التحصيل الجامعي العالي بشكلٍ خاص، بعض مظاهر الضعف في البحث. ومن مظاهر الضعف هذه عدم قدرتهم على اختيار المشكلة التي هي موضوع دراستهم وبحثهم، ولا يخفى أن الأساس في نجاح البحث هو القدرة على اختيار مشكلةٍ مناسبةٍ للبحث، والقدرة على حل هذه المشكلة في آنٍ واحد " (ص ٢٤).

كما أشار (جابر عبد الحميد جابر، وأحمد خيري كاظم، ١٩٧٨م) إلى ذلك بقولهما: "من البديهي أن يكون لكل رسالة علمية مُشكلةٌ معيّنة يُعالجها الباحث " (ص ٤٦).

ويُشدِّد (يوسف مصطفى القاضي، ١٤٠٤هـ) من التأكيد على هذا المصطلح فيقول:

"هناك تعاريف كثيرة لمعنى كلمة (المُشكلة)، ومعظم هذه التعاريف تتفق على مفهوم مُشترك، وهو أن كل ما يحتاج إلى حلٍ واظهار نتائج ذلك الحل هو مُشكلة " (ص: ٤٦).

ثم يُضيف في موضع آخر قائلاً: " يُعتبر الاحساس بالمشكلة نُقطة البداية في البحث العلمي ؛ فبدون احساسنا بالمشكلة وما يُلازمه من متطلبات دراستها لا يوجد بحثٌ علميٌ ولا تقريرٌ منظمٌ له " (ص ٤٨).

وليس هذا فحسب، فكل الكتب المعنية بالبحث العلمي ولاسيما في المجال التربوي تكاد تُجمع على هذه تسمية (مُشكلة البحث، أو مُشكلة الدراسة)، وتُصر عليها في طروحاتها العلمية والمنهجية.

إن السبب الرئيس في ذلك راجعٌ إلى كون هذه التسمية جاءت في الأصل ترجمةً لعبارة (Problem Statement)، أو عبارة (Problem of the Research)، وهي ترجمةٌ حرفيةٌ في دلالتها، مع العلم أن طبيعة الكثير من الأبحاث لا تستلزم بالضرورة أن تكون هناك (مشكلة)، فقد يقوم البحث على دراسة موضوعٍ ما، لا مشكلة فيه، أو قد يُعنى بتناول أبعاد قضيةٍ معينةٍ بدون أن تكون هناك مشكلة، أو نحو ذلك من القضايا المختلفة التي لا مُشكلة فيها.

وعليه يبدو أن الإصرار على هذه التسمية غير صحيح علمياً، ويحتاج إلى تصحيحٍ وإعادة نظرٍ لا سيما أن كثيراً من الأبحاث لا تتصدى بالضرورة لحل مشكلاتٍ معينة ؛ ولكنها تتناول بالبحث والدراسة موضوعاً يحتاج إلى ذلك، ومن هنا فإن الأولى أن نسميها (موضوع البحث) أو (موضوع الدراسة) ؛ فالبحث ليس بالضرورة قائمٌ على مُجرد حل مشكلةٍ من المشكلات، ولكنه قد يكون وصفاً تحليلياً لظاهرةٍ من الظواهر، أو تسجيلاً توثيقياً لحدثٍ من الأحداث، أو بياناً وتفسيراً لجوانبٍ علميةٍ غامضة، أو مقارنةً بين أشياءٍ مختلفةٍ أو متجانسة، أو استنتاجاً لبعض ما يُمكن استنتاجه، أو دراسةً لأوجه العلاقة بين أشياء مُختلفة في طبيعتها، أو نحو ذلك مما لا يستلزم مشكلةً من المشكلات.

وفي لفتةٍ بحثيةٍ رائعةٍ أشار إلى هذا المعنى (صالح بن حمد العسّاف، ١٤١٦هـ) بقوله:

"ولكن" مشكلة "في البحث العلمي قد تكون كذلك، وقد لا تكون. أي أنها تعني مفهوماً أوسع وأشمل من المدلول السابق " (ص ٢٣).

وهنا يُمكن أن نستنتج أنه من الواجب على الباحث أن يختار التسمية المناسبة التي تصور المعنى الدقيق المقصود في بحثه أو دراسته، وألاّ يُقلد الآخرين لمُجرد التقليد فتسمية (موضوع البحث) أو (موضوع الدراسة) قد تكون أقرب في معناها ودلالتها ودقتها من تسمية (مشكلة الدراسة)، وإن كان قد جرى بها العرف في

ميدان البحث العلمي.

ثانياً / طريقة كتابة اسم المؤلف في البحث وقائمة المراجع:

جرت العادة في كثيرٍ من مؤسساتنا التعليمية أن تكون طريقة كتابة المراجع في الأبحاث العلمية التربوية، سواءً في متن البحث أو في قائمة المراجع مُعتمدةً على الطريقة المُتّبعة في المنهج الغربي القائم على ذكر الاسم الأخير للمؤلف والمعروف باسم العائلة (Family name) في أول التوثيق، وهو ما يُشير إليه واحدٌ من أشهر وأقدم كتب مناهج البحث المعروفة على المستوى العالمي في وقتنا المُعاصر، وهو كتابٌ مُترجمٌ اسمه: (مناهج البحث في التربية وعلم النفس)، وله طبعاتٌ كثيرةٌ لمؤلفه الغربي: (ديوبولد ب. فان دالين Deobold B. Van Dalen)، وفيه يقول:

" بعد أن يجمع الباحث عدداً من مذكرات المراجع يجب أن يُرتبها بطريقة منظمة، ومن الشائع والمُرضي ترتيبها أبجدياً وفقاً لأسماء المؤلفين – اسم العائلة (Authors surnames) لا الاسم الأول " (ص ١٧٨).

ويقول في موضعٍ آخر من الكتاب نفسه:

"طريقة إثبات المراجع: وترتيب المصادر في قائمة المراجع عادةً ترتيباً أبجدياً حسب اسم العائلة والاسم الأخير للمؤلف " (ص ٦٠٧).

وقد أكّد هذا النهج الغربي في كتابة وتوثيق الأسماء في قائمة المراجع (فرح موسى الربضي، و علي مصطفى الشيخ، د. ت) بقولهما:

"يجب أن تُرتب هذه المصادر كلها وفقاً للحروف الأبجدية من ناحية اسم العائلة للمؤلف " (ص ٢٣٣).

ونهج على نفس النهج (أمين ساعاتي، ١٤١٤هـ) عندما أشار إلى ضرورة التقيد بتقديم اسم العائلة للباحث عند استعراضه إلى ذلك بشيءٍ من التفصيل والمثال في الصفحات (١٧٤ – ١٧٦) لطُرق كتابة الهوامش وقائمة المراجع.

يُضاف إلى ذلك ما جاء عند (فوزية بكر البكر، ١٤٣٢هـ) التي أكدَّت ذلك وزادت في توضيحه بقولها: " تُجمع كافة المراجع وتُرتب أبجدياً حسب الاسم الأخير للمؤلف دون احتساب اللام " (ص ١٦٤).

ومع تسليمنا بأن هذا أسلوبٌ مُعروف ومُتّبع في الدراسات العلمية الغربية بشكلٍ واسع ومشهور لاسيما فيما يُعرف بنظام APA الذي يُقصد به (أسلوب تحرير جمعية علم النفس الأمريكية) الذي تأخذ به معظم الجامعات العربية والعالمية في وقتنا الحاضر ؛ إلاّ أنه يُمكن القول:

لعل سبب شيوع هذا الأسلوب في العالم الغربي أنه متوائمٌ مع مناهجهم العلمية، ومناسبٌ لطبائع حياتهم الاجتماعية التي تُسمي الإنسان باسم عائلته ؛ ولكنه غير متناسبٍ مع ما ينبغي أن نستخدمه في أبحاثنا ؛ فهو في الواقع مخالفٌ لواقعنا وغير متناسبٍ مع طبيعة حياتنا التي توجب علينا تسمية الكاتب أو المؤلف باسمه الواضح الصريح وليس باسم عائلته. ثم لأن في ذلك ما لا يُستساغ فعلى سبيل المثال:

لو أردنا أن نُشير في متن البحث إلى نصٍ مُقتبسٍ من بحثٍ أو كتابٍ لباحثة اسمها (سميرة علي عمر)، فهل نكتب: قالت: عمر ؟ أم نكتب قال: عمر ؟

فإن اخترنا الأولى، فمعلومٌ أن تاء التأنيث لا تتناسب مع اسم عمر، وإن قلنا نختار الثانية، فنحن في الحقيقة لسنا صادقين في التوثيق ؛ لأن القائل سميرة، وليس جدها عمر. وهكذا.

وهنا أُشير إلى أن بعض كتب البحث العلمي المُتخصصة قد حسمت هذا الجانب وأوردت الحل المنطقي المتناسب مع ما ندعو إليه من عدم التبعية للمنهج الغربي في استخدام اسم العائلة للباحث في التوثيق، وهو ما أشار إليه (جابر عبد الحميد جابر، وأحمد خيري كاظم، ١٩٧٨م)، حيث أوردا التالي:

"يجب أن تُثبت البيانات الآتية: اسم المؤلف أو المؤلفين، وفي حالة الكتب الإفرنجية يُكتب الاسم الأخير أولاً، ويليه فاصلة ثم يُكتب باقي الاسم.... وفي حالة الكتب العربية يُكتب اسم المؤلف بالكامل دون حاجةٍ إلى ذكر الاسم الأخير أولاً " (ص ٣٩٥).

ولعل هناك بعض الكتب الأُخرى المعنية بالبحث العلمي قد نصت على ذلك إلاّ أن أغلب الباحثين التربويين والنفسيين في واقعنا لا يُلقون بالاً لذلك، وربما لا يهتمون كثيراً بتطبيقه.

ثالثاً / تجاهل التاريخ الهجري والعناية بالتاريخ الميلادي في توثيق معلومات ومصادر البحث:

يقع الكثير من الباحثين والدارسين وربما الأساتذة في المجال التربوي في خطأٍ كبيرٍ، وإن كان غير مقصودٍ منهم ؛ إلاّ أنه محسوبٌ عليهم، ويتمثل في أنهم يتجاهلون كتابة التاريخ الهجري في أبحاثهم،

ويعتمدون على كتابة التاريخ الميلادي فقط، وإذا ما توجهنا لهم بالسؤال عن السبب في ذلك كانت إجاباتهم غيرُ مقنعة، فالبعض يقول: تعودنا على ذلك، والبعض الآخر غير مبالٍ بهذا الشأن، ولا فرق عنده بين تاريخ وآخر، وهناك من يُرجع ذلك إلى أن كثيراً من المجلات المتخصصة في المجال التربوي ولاسيما في عالمنا العربي تعتمد التاريخ الميلادي وليس الهجري، وهكذا...

وهنا نقول: إن التوثيق بالتاريخ الهجري أمرٌ لازمٌ للباحث المسلم وجزءٌ من هويته الإسلامية وبخاصة أنه شعار ورمز الأمة الإسلامية التي يؤرخ لها ولأمجادها ومعطياتها في كل شأنٍ من شؤون الحياة.

يُضاف إلى ذلك أن له الكثير من الدلالات والأبعاد المتعلقة بما يُميّز الإنسان المسلم وهوية المجتمع الإسلامي بعامة. أما أن يكون توثيق الباحث المسلم بالتاريخ الميلادي مع وجود الهجري فذاك مُخالفٌ لما ينبغي أن يكون عليه الحال لما فيه من مُخالفة الأولى، ولما يترتب عليه من معاني ودلالات التبعية لغير المسلمين، ولما فيه من التشبه الصريح بالنصارى، وقد جاءت النصوص الشرعية بتحريم ذلك والنهي عنه ولاسيما أن التأريخ الميلادي مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً - كما نعلم جميعاً - بالدين النصراني ورموزه وأعلامه، وهذا واضحٌ في أسماء الأشهر في التأريخ الميلادي التي تغلب عليها السمة الوثنية المرتبطة ببعض آلهة النصارى المزعومة، أو بأسماء القياصرة وكبار الرهبان ومن في حكمهم. وفي هذا الشأن يقول الشيخ / عبد الرحمن بن ناصر البرّاك:

" لا يجوز تقديم التأريخ الميلادي على التأريخ الهجري في التقويم العام والتأريخ الرسمي كما تقدم، وأما المكاتبات الخاصة كالرسائل والعقود فهي بحسب الأطراف التي تجري بينهم المكاتبات، ولا ينبغي أن يُلجأ إلى التأريخ الميلادي إلا مع الحاجة إليه مقروناً بالتأريخ الهجري " (موقع طريق الإسلام // http://ar.islamway.net/fatwa/٣٧٤٥٧).

رابعاً / العزوف عن البدء بالبسملة والحمد لله تعالى:

من المعروف أن الأبحاث العلمية تبدأ بالعنوان واسم الباحث ثم المقدمة وهكذا، وليس في هذا حرجٌ ولله الحمد ؛ إلاّ أن مما ينبغي للباحث المسلم أن يحرص على أن يبدأ بحثه بعبارة (بسم الله الرحمن الرحيم)، لما جاء في الحث على ذلك اتباعاً لهدي السُنة النبوية المطهرة، فقد صحَّ عن أبي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) أنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ - أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ " (ابن ماجه، الحديث رقم ١٨٩٤، ص ٣٣٠)، وقد جاء الحديث عند أبي داود وغيره بألفاظ أخرى نحو هذا.

كما أن من الجليل والجميل أن يُصدِّر الباحث المسلم بحثه بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، في عبارةٍ مُختصرةٍ لا تزيد - في الغالب - عن سطرٍ واحدٍ يحفظ له شخصيته المُستقلة، ويُحافظ من خلاله على هويته الإسلامية التي تُميزه عن غيره في قوله وفي عمله وفي كل شأنٍ من شؤون حياته، وخاصة أن ذلك من هدي النبوة المبارك فقد ثبت في الصحيحين أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كتب إلى قيصر: بسم الله الرحمن الرحيم: من محمدٍ عبد الله ورسوله.

يقول الشيخ / محمد صالح المنجِّد في معرض إجابته عن أحد الأسئلة الموجهة إليه في هذا الشأن:

"فقد افتتح الله تعالى كتابه بالبسملة، وافتتح سليمان (عليه السلام) كتابه إلى ملكة سبأ بالبسملة، قال تعالى: { إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ } (سورة النمل: الآية ٣٠). وافتتح النبي (صلى الله عليه وسلم) كتابه إلى هرقل بالبسملة، وكان صلى الله عليه وسلم يفتتح خطبه بحمد الله والثناء عليه " (موقع الإسلام سؤال وجواب // http://islamqa.info/ar/١٤٦٠٧٩) .

وقد أشار إلى هذا المعنى بكل وضوح (عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ١٤٠٨هـ) وهو يقول:

"والمفروض في الباحث المسلم أن يبدأ المُقدمة بالبسملة، والحمد لله، والثناء عليه متبوعةً بالصلاة والسلام على سيدنا رسول الله محمدٍ (صلى الله عليه وسلم)، فإنها مما يُندب البدء بها في كل عمل، والأعمال العلمية بخاصة.. فأصبح هذا شعار المؤلفين من عُلماء الإسلام في مُختلف المجالات العلمية النظرية والتطبيقية " (ص ١٨٨).

وهنا لا بُد من الإشارة إلى أن كثيراً من الجهات المسؤولة عن نشر البحث العلمي ترفض كتابة سطرٍ واحدٍ في المقدمة يشتمل على عبارة (الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ في الوقت الذي

لا تجد مانعاً في إفراد صفحة كاملة في بداية البحث أو الدراسة تُكتب فيها عبارة أو مقولة لأحد الفلاسفة أو المشاهير، بل إن هناك من يُفرد صفحةً كاملةً لعبارات الإهداء ونحو ذلك من العبارات التي لا نفع فيها ولا فائدة منها، ولا علاقة له بموضوع البحث.

خامساً / استخدام بعض الاختصارات الكتابية الخطأ:

يستخدم كثيرٌ من الباحثين والدارسين التربويين وغيرهم في كتاباتهم البحثية بعض الاختصارات الكتابية التي تختص ببعض العبارات التي يشيع استخدامها ويكثر استعمالها كالصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلّم)، أو عبارات الترضي عن أصحابه الكرام (رضي الله تعالى عنهم أجمعين)، وما في حُكمها من العبارات التي يعمد البعض إلى عدم كتابتها بشكلٍ كامل، وإنما يتم اختصارها بطريقةٍ غيرِ مُتناسبةٍ مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال ؛ فهناك من يكتفي بكتابة حرف (ص)، وقد يكتب البعض (صلعم) وما أشبهها من الرموز الأُخرى للدلالة على عبارة (صلى الله عليه وسلّم)، وهذا مخالفٌ علمياً وعملياً لما ينبغي أن يكون عليه حال الباحث المسلم الذي يجب أن يحرص على كتابة هذه العبارات كاملةً مهما تكرر استخدامها، وأن يعُد ذلك عبادةً يتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالى ، لما فيها من المحافظة على الهوية الإسلامية للكاتب، ولما يترتب على كتابتها من اكتمالٍ لمعنى ودلالة الكتابة، ولأن في ذلك امتثال لأمر الله تعالى في هذا الشأن، وفيما يلي استشهادٌ بما جاء في إجابة أحد عُلماء الإسلام المعاصرين وهو سماحة الشيخ (عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ١٤١١هـ) التي يقول فيها:

"وبما أن الصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) مشروعةٌ في الصلوات في التشهد، ومشروعةٌ في الخطب والأدعية والاستغفار، وبعد الأذان وعند دخول المسجد والخروج منه وعند ذكره وفي مواضع أخرى ؛ فهي تتأكد عند كتابة اسمه في كتابٍ أو مؤلفٍ أو رسالةٍ أو مقالٍ أو نحو ذلك. والمشروع أن تكتب كاملةً تحقيقاً لما أمرنا الله تعالى به، وليتذكرها القارئ عند مروره عليها، ولا ينبغي عند الكتابة الاقتصار في الصلاة على رسول الله على كلمة (ص) أو (صلعم) وما أشبهها من الرموز التي قد يستعملها بعض الكتبة والمؤلفين، لما في ذلك من مخالفة أمر الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز بقوله: { صلُّوا عليهِ وسلِّموا تسْليماً } (سورة الأحزاب: من الآية ٥٦)، مع أنه لا يتم بها [أي تلك الرموز] المقصود وتنعدم الأفضلية الموجودة في كتابة (صلى الله عليه وسلم) كاملة. وقد لا ينتبه لها القارئ أو لا يفهم المراد بها، علماً بأن الرمز لها قد كرهه أهل العلم وحذروا منه. فقد قال ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح في النوع الخامس والعشرين من كتابه:" في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده " قال ما نصه:

التاسع: أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها طلبة الحديث وكتبته، ومن أغفل ذلك فقد حُرم حظاً عظيماً.

وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه نحو (عز وجل)، و(تبارك وتعالى)، وما ضاهى ذلك، إلى أن قال: (ثم ليتجنب في إثباتها نقصين: أحدهما: أن يكتبها منقوصةً صورةً رامزاً إليها بحرفين أو نحو ذلك، والثاني: أن يكتبها منقوصةً معنىً بألا يكتب (وسلم).

وروي عن حمزة الكناني (رحمه الله تعالى) أنه كان يقول: كنت أكتب الحديث، وكنت أكتب عند ذكر النبي (صلى الله عليه) ولا أكتب (وسلم) فرأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) في المنام فقال لي: ما لك لا تتم الصلاة عليَّ ؟ قال: فما كتبت بعد ذلك (صلى الله عليه) إلا كتبت (وسلم)... إلى أن قال ابن الصلاح: قلت: ويُكره أيضاً الاقتصار على قوله: (عليه السلام) والله أعلم. انتهى المقصود من كلامه رحمه الله تعالى مُلخصاً.

وقال العلامة السخاوي (رحمه الله تعالى) في كتابه " فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي " ما نصه: (واجتنب أيها الكاتب (الرمز لها) أي الصلاة والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في خطك بأن تقتصر منها على حرفين ونحو ذلك فتكون منقوصةً – صورة – كما يفعله (الكتاني) والجهلة من أبناء العجم غالباً وعوام الطلبة، فيكتبون بدلاً من (صلى الله عليه وسلم) (ص) أو (صم) أو (صلعم)، فذلك لما فيه من نقص الأجر لنقص الكتابة خلاف الأولى.

وقال السيوطي (رحمه الله تعالى) في كتابه: (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي): " ويُكره الاقتصار على الصلاة أو التسليم هنا وفي كل موضعٍ شُرعت فيه

الصلاة كما في شرح مسلم وغيره لقوله تعالى: { صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا } إلى أن قال: ويكره الرمز إليهما في الكتابة بحرفٍ أو حرفين كمن يكتب (صلعم) بل يكتبهما بكمالها) انتهى المقصود من كلامه رحمه الله تعالى ملخصاً " (ص ٣٩٧ – ٣٩٩).

سادساً / الإطالة في كتابة عناوين الأبحاث والدراسات:

من أبرز الملحوظات على كثيرٍ من الأبحاث التربوية ولاسيما ما له علاقةٌ بتخصص (المناهج وطرائق التدريس)، و(علم النفس) وغيرها، تلك الإطالة المُملة في عناوينها حتى أن بعض العناوين في بعض التخصُصات قد يصل إلى عدة أسطر، وهذا مُخالفٌ لما ينبغي أن يكون عليه عنوان البحث من وضوحٍ ومباشرةٍ وإيجاز، وقد ذكر ذلك (جابر عبد الحميد جابر، وأحمد خيري كاظم، ١٩٧٨م) بقولهما:

"من المسلّم به أن لكل بحث عنوانٌ مُعيّنٌ يُعبِّر في دقةٍ ووضوحٍ وإيجازٍ عن طبيعة الدراسة ومجالها " (ص ٦١).

كما أن إطالة عناوين الأبحاث لا تتوافق مع ما يشترطه (فرح موسى الربضي، و علي مصطفى الشيخ، د. ت) في العنوان بقولهما: " كما يُشترط في العنوان أن يكون مُختصراً " (ص ٢٢٩).

أما السبب في تحديد تلك الشروط فيوضحه (عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ١٤٠٨هـ) قائلاً:

"فهو [أي العنوان] الذي يُعطي الانطباع الأول في عبارةٍ موجزةٍ تدل بمضمونها على الدراسة المقصودة بها " (ص ٤٤).

وقد زاد (عبد الغني النوري، ١٤٠٣هـ) في تفسير وتوضيح السبب الداعي لاختصار العنوان في معرض حديثه عن (أساسيات البحث التربوي)، بقوله: " لأن العنوان الجيد هو الذي يصف بوضوح وتركيز طبيعة تقرير البحث " (ص ٤٧).

أما (أمين ساعاتي، ١٤١٤هـ) فيرى أن من المهم للباحث: " اختيار عنوان البحث، ويجب أن يكون واضحاً، مُحدّداً، جديداً، منبثقاً من الموضوع نفسه، ودالاً عليه دلالةً علميةً دقيقة، بعيداً عن عناوين المقالات الصحفية التي غايتها الإثارة، ولفت الانتباه " (ص ١٣٤).

ومعنى ذلك أن عنوان البحث أو الدراسة يجب أن يكون موجزاً ومُحدد العبارة، وأن يكون مُتناسقاً ومُتناغماً في جملةٍ واحدةٍ قدر المستطاع ؛ فذلك أدعى لقوته ووضوحه وقبوله، وليس صحيحاً أن يأتي في عدة أسطرٍ مهما كان السبب، ومهما كانت الحُجة لأن ذلك مما يُشتت الذهن عند القراء ؛ ولأن العنوان إذا طال فقد رونقه وجماله ودلالته، وهو ما يُشير إليه (عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ١٤٠٨هـ) بقوله: " ولوضوح العنوان ودلالته على موضوع الدراسة بُعدٌ آخر، ذلك أنه بعد استكمال البحث وطباعته فإنه سيُصنف ضمن قوائم المكتبات، ويُفهرس ضمن مجموعاتها حسب العنوان ؛ فلا بُد من التأكد من تميز كلماته بحيث تكون مفتاحاً لمضمونه " (ص ٤٥).

وهكذا أمكن أن نخلُص استناداً إلى ما سبق أنه لا ينبغي أن تكون عناوين الأبحاث والدراسات والرسائل العلمية طويلة ومُملة، وأن تكون مختصرةً قدر الإمكان وأن ما نراه من إطالةٍ في عناوين مُعظم الدراسات التربوية والنفسية مُجانبٌ للصواب ومُخالفٌ لما ينبغي أن يكون عليه واقع الحال.

وهنا لا بُد من الإشارة إلى أن بعض الباحثين من يرى أن من العوامل التي تُساعد على اختصار عنوان البحث أن يؤجل الباحث كتابة العنوان إلى ما بعد نهاية البحث، وهو ما ينص عليه (صالح بن حمد العسّاف، ١٤١٦هـ) حيث يقول:

"لا بُد للباحث أن يؤجل كتابة العنوان إلى أن ينتهي من توضيح ما هو البحث، أي من توضيح ماهية المُشكلة. ليستطيع بالتالي أن يكتُب عنواناً يعكس محتوى البحث دون إطالةٍ مُملةٍ أو اختصارٍ مُخل " (ص ٦٠).

سابعاً / الالتزام بالترجمة الحرفية لبعض العبارات البحثية المُقتبسة من المنهجية الغربية للأبحاث:

هناك بعض العبارات البحثية التي جرى العُرف في منهجية الأبحاث الغربية على استخدامها بطريقةٍ مُعيّنة لا يتم من خلالها مراعاة قواعد اللغة العربية من حيث الصياغة الفصيحة الملتزمة بكثيرٍ من ضوابط لُغة الخطاب وأزمنة القول: الماضي والحاضر وضمير الغائب، ويجري ذلك دون الأخذ بعين الاعتبار سياق المعنى الأصلي، والمعاني المتعددة التي قد تحملها الكلمة الواحدة.

وما أسعى إلى تأكيده يتمثل في أن من الواجب على الباحث أو الدارس المسلم سواء أكان في المجال التربوي أو غيره أن يحرص على كتابة أبحاثه ودراساته

بلُغته الأم وهي اللغة العربية، وأن تكون طريقة كتابته غير متأثرةٍ في أسلوبها اللُغوي بالمناهج والكيفيات والأساليب الغربية التي تُكتب بها الأبحاث والدراسات الأجنبية، وأن يكون أسلوب الكتابة البحثية التربوية مراعياً للضوابط المعروفة في اللُغة العربية من حيث القواعد اللُغوية، والفصاحة ووضوح العبارة، والبُعد عن الغموض والركاكة، لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى، وأن يكون ذلك الأسلوب مُتسماً بسلامة اللغة وفصاحتها، وما ينبغي أن تكون عليه من جمال الألفاظ، ووضوح المعاني، وحُسن البيان، وقوة الدلالة، و مراعاة السياق والمقام، إلى غير ذلك مما تتسم به لُغتنا من بلاغةٍ وأصالةٍ، وتجدُّدٍ ونموٍ، وتطورٍ واستمراريةٍ، وقدرةٍ على مواكبة المُستجدات والوفاء بحاجات العصر في شتى مجالات الحياة.

وإلى هذا المعنى أشار (عبد الفتاح التريكي، ١٤٣٣هـ) الذي يؤكد على مكانة اللُغة الأُم وأهميتها في عملية البحث بقوله:

"إن البحث في ميدان العلوم الإنسانية إنما يهتم بمسائل ترتبط بالواقع الموثق (معلومات، معطيات مادية والكترونية) وبسلوك الأفراد والجماعات داخل المؤسسات. فاللُغة تُساعد على النفاذ إلى ذلك الواقع، وبالتالي فإن الباحث سوف يعتمد على زاده المعرفي ليستوعب ذلك الواقع فيُحاول فهمه وتفسيره وتحليله، وهذا يُستحسن انجازه باللُغة الأُم لا باللُغة الأجنبية" (ص ٢٣).

ثامناً / عدم التفريق بين المصادر و المراجع:

من المعلوم أن كل بحثٍ أو دراسة علميةٍ تنتهي بقائمةٍ يُطلق عليها (قائمة المصادر والمراجع)، والتي تشتمل على كل ما اعتمد عليه الباحث في كتابة بحثه أو دراسته من الكتب المختلفة قديمةً كانت أو حديثة، والدوريات، والموسوعات، والمعاجم، وغيرها من المطبوعات المختلفة ومصادر المعلومات المتنوعة التي لا تخفى أهميتها وضرورتها للباحث مهما كان مجال بحثه أو دراسته.

ويُشير بعض المهتمين إلى أن لقائمة المصادر والمراجع وظائف متنوعة من أبرزها إظهار قيمة البحث من الناحية العلمية، وفيها دلالةٌ على سعة اطلاع الباحث، وأنها تُشيرُ إلى مدى حداثة المعلومات ومدى أصالة المراجع وقيمتها العلمية، ووعي الباحث بآخر التطورات المتعلقة بمجال بحثه، إضافةً إلى كونها تُقدِّم للباحثين والمهتمين بموضوع البحث قائمةً بتلك المصادر والمراجع كخُلاصةٍ لجهد الباحث.

وقد أشار أكثر المعنيين إلى أهمية قائمة المصادر والمراجع في الأبحاث والدراسات البحثية، وهو ما أشار إليه (محمد ماهر حماده، ١٤٠٠هـ) بقوله:

"وقد عرف أجدادنا العرب المسلمون كُتب المصادر، وأدركوا أهميتها وسموها بكُتب الأصول المنسوبة، والكتب الأُمهات، والكُتب الأساسية، أي أنها الكتب التي تحوي أساسيات العلم، والحقائق التي تحويها لا يرقى إليها الشك أو الجدل" (ص ١١).

كما أن (محمد عجاج الخطيب، ١٤٠٥هـ) يؤكد أهمية المصادر بقوله:

"إن وقوف الباحث على المصادر التي يحتاج إليها، وحُسن استفادته منها يُعد حجر الأساس لرسالته أو موضوعه" (ص ١٠٦).

وليس هذا فحسب فإلى هذا المعنى أشار (ديوبولد ب. فان دالين، ١٩٨٦م) بقوله: "فإن الباحث ينبغي أن يُلم إلماماً طيباً بكُتب المراجع التي يُمكن أن تُساعده مثل الموسوعات والقواميس والكتب السنويّة والموجِّهات" (ص ١٠٥).

ومن المعلوم أن أهمية هذه القائمة تنطلق من كونها عنصراً رئيساً ومهماً في أي بحث علمي ؛ فهي العامل الرئيس في تأصيل المادة العلمية للبحث أو الدراسة وقوة مادته العلمية، ومن الضروري جداً توافر عنصري الأمانة العلمية والدقة في ذكر مصدر أو مرجع المعلومة المقتبسة بأي طريقةٍ كانت.

وهذا يعني أن من الأفضل للباحث أن يبحث بتأنٍ ودقة عن المعلومة التي يريدها في كُتب الأقدمين أولاً، وأن يحاول فهمها فهماً صحيحاً، وأن يحرص على استيعاب معناها، ثم يرجع بعد ذلك لما كُتب عنها في مؤلفات المتأخرين وما ورد حولها من شروحاتٍ أو تحليلاتٍ أو تعليقات يُمكن أن يُفيد منها في بحثه، أو تُسهم في إثرائه بشكلٍ أو بآخر.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لقائمة المصادر والمراجع لأي بحث علميٍ إلاّ أن هناك خلطاً في استخدامٍ هذين المصطلحين، فهناك من لا يُفرِّق بينهما، وقد يعُدهما شيئاً واحداً، وهذا غير صحيح، فالمصادر والمراجع وإن كانت تشترك في كونها تُقدِّم للباحث معلوماتٍ قيمةٍ عن بحثه إلاّ أن بينها فرقاً يمكن الإشارة إليه في التالي:

جاء عند (محمد ماهر حماده، ١٤٠٠هـ) توضيحاً للفرق بين المصدر الرئيسي – كما يُسمى غالباً – وبين المصدر الثانوي أي المرجع، وهو ما أشار إليه بقوله:

" فالمصدر هو الكتاب الذي تجدُ فيه المعلومات والمعارف الصحيحة من أجل الموضوع الذي تريد بحثه، على حين أن المرجع هو مصدرٌ ثانويٌ أو كتابٌ يُساعدك في إكمال معلوماتك والتثبت من بعض النقاط، والمعلومات التي يحويها تقبل الجدل " (ص ١١).

وقد أكّد هذا المعنى (محمد زيان عمر، ٢٠٠٢م) بقوله: " المصادر يُقصد بها الكُتب والمؤلفات التي تكون مادة البحث في الرسالة، أما كلمة مراجع فإنها تعني الكتب والمؤلفات والبحوث وغيرها مما يكون قد كُتب حول موضوع البحث. فإذا كانت الرسالة حول الفنون البلاغيّة في أدب الجاحظ، فإن كتب الجاحظ ومؤلفاته تُعد مصادر البحث ؛ أما كتب النقد وكتب الأدب الأخرى والمقالات التي تتحدث عن الجاحظ أو عن أدبه فإنها تُعد مراجع للبحث " (ص ٣٥٨ – ٣٥٩).

في الإطار نفسه جاء ما أورده (عمر بن غرامة العمروي، ١٤٠٨هـ) الذي أشار إلى أن هناك من يرى أن " المصدر هو كل كتابٍ عالج موضوع البحث معالجةً شاملة، أو كل كتابٍ يبحثُ في علمٍ من العلوم على أوجه العموم. وأما المرجع فهو كل كتابٍ عالج جزءاً أو جانباً من موضوع البحث فقط، أو كل كتاب تحدَّث عن جانبٍ من جوانب علم من العلوم " (ص ١٧). وهنا يُمكن القولُ: إن التعريفين السابقين قد يكونا مرتبطين – في الغالب – بدراسات العلوم الدينية والعلوم اللُغوية على وجه الخصوص، وبخاصةٍ أن ثمّة من يرى أن كلمة (المصدر) تُطلق في العادة على كل ماله علاقةٌ مباشرةٌ بالموضوع من حيث اتصاله به اتصالاً مباشراً وجوهرياً. كما أن من الباحثين من يذهب إلى اعتبار تسمية (المصدر) تُطلق على أقدم الكتب التي تحوي مادةً علميةً عن موضوعٍ ما، وهذا النوع هو ذو القيمة في الرسائل والأبحاث والدراسات العلمية.

أما تسمية (المرجع) فتُطلق على المادة العلمية المؤلَفة التي اعتمدت على مصادر رئيسيةٍ متعددة، وجاء إخراجها بشكلٍ جديدٍ ومختلفٍ عن السابق، بحيث تكون هذه المادة مساعدةً للباحث في إثراء المحتوى العلمي لبحثه أو دراسته. وانطلاقاً ممّا تقدّم ؛ فإنه يُمكن القول: إن هناك فرقاً – ولا شك – بين المصادر والمراجع ؛ فالمصادر – كما يبدو لي – هي كل ما يُمكن للباحث الرجوع إليه من المؤلفات والكتب الرئيسة التي تُعرف بأمهات الكتب وما في حُكمها، والتي لا غنى للباحث في أي زمان أو مكان عن العودة إليها كالقرآن الكريم، وكتب التفاسير القديمة، وكُتب الأحاديث النبوي وشروحها، وكتب السيرة النبوية وغيرها من العلوم الدينية، والمعاجم القديمة، والدواوين الشعرية، وما في حُكمها من الكتب الموسوعية الشاملة التي أجمعت الأُمة على محتواها العلمي الثابت الذي يُمكن للباحث أن يجده في أي زمانٍ أو مكان دون تغييرٍ أو تعديلٍ أو تبديل. أما المراجع فهي تلك المؤلفات والكتب والدوريات وما في حُكمها من المطبوعات الحديثة الأخرى، التي تعتمد في الأصل على بعض المصادر الرئيسة قديمةً كانت أم حديثة مما قد يتوافر للباحث في مكانٍ ما أو زمانٍ معين، ولا يتوافر لغيره من الباحثين في أماكن وأزمنة أُخرى، والتي قد تكون مُتجددةً فيصدر عنها طبعات مختلفة، إضافة إلى كونها تحتوي رؤىً وطروحاتٍ واجتهاداتٍ مختلفة، تنطلق من خلفياتِ الكُتاب والمؤلفين، وتعتمد على وجهات نظرهم الخاصة. بذلك نخلُص إلى أن هناك فروقاً واضحةً بين ما يُسمى بالمصادر، وما يُطلق عليه المراجع، وهذا يعني أن على الباحث أن يكون على علمٍ ودرايةٍ بتلك الفروق، وأن يُراعيها عندَ تدوينه لقائمة المصادر والمراجع في بحثه أو دراسته فيُقدِّم المصادر التي ينبغي أن تُصدَّر بالقرآن الكريم إن كان الباحث قد أفاد منه أو استشهد بآياته في بحثه، ثم المراجع التي استخدمها ورجع إليها في بحثه وهكذا.

الخاتمة:

هذه بعض الملحوظات ذات العلاقة بالجوانب اللُغوية في ميدان الأبحاث العلمية التربوية، والتي لفتت نظري خلال سنوات الدراسة والبحث العلمي، وحرصتُ على جمعها ومناقشتها من خلال هذه الورقة العلمية، مؤملاً أن يكون في طرحها نفعٌ وفائدةٌ للإخوة الباحثين والمعنيين بالبحث العلمي في مختلف المؤسسات العلمية والتعليمية والمعرفية، وأن تكون بداية لسلسلةٍ من الأبحاث والدراسات المهتمة بهذا الجانب، وأن تُسهم في تحقيق التوجيه اللُغوي المطلوب والمنشود لكتابة الأبحاث العلمية التربوية خاصةً والإنسانية عامةً، والله الهادي إلى سواء السبيل.

= المصادر:

= القرآن الكريم.

= ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. (د. ت). سُنن ابن ماجه. تحقيق وتعليق / محمد ناصر الدين الألباني. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

= المراجع:

١) أحمد بدر. (١٩٨٢م). أصول البحث العلمي ومناهجه. ط (٦). الكويت: وكالة المطبوعات.

٢) أمين ساعاتي. (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م). تبسيط كتابة البحث العلمي من البكالوريوس ثم الماجستير وحتى الدكتوراه. ط (٢). القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية.

٣) جابر عبد الحميد جابر، وأحمد خيري كاظم. (١٩٧٨م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ط (٢). القاهرة: دار النهضة العربية.

٤) حاجي خليفة. (د.ت). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. ج (١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٥) ديوبولد ب. فان دالين. (١٩٨٦م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ترجمة: د / محمد نبيل نوفل، و د / سلمان الخضري الشيخ، ود / طلعت منصور غبريال. مراجعة د. / سيد أحمد عثمان. ط (٢). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٦) ذوقان عبيدات، وعبد الرحمن عدس، وكايد عبد الحق. (١٩٨٧م). البحث العلمي.. مفهومه، أدواته، أساليبه. عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

٧) رجاء محمود أبو علاّم. (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. ط (٤). القاهرة: دار النشر للجامعات.

٨) صالح بن حمد العسّاف. (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الكتاب الأول. الرياض: مكتبة العبيكان.

٩) عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب. (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م). المنهجية الإسلامية في البحث التربوي نموذجاً (النظرية والتطبيق). القاهرة: دار الفكر العربي.

١٠) عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن باز. (١٤١١هـ / ١٩٩٠م). مجموع فتاوى ومقالات متنوعة. الجزء (٢). ط (٢). الرياض: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الإدارة العامة للطبع والترجمة.

١١) عبد الغني النوري. (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م). أساسيات البحث التربوي. ضمن مجموعة (محاضرات في البحث التربوي) الملقاة في (الدورة التمهيدية الأولى في البحث التربوي) المنعقدة في الفترة من (٢١ شوال – ١١ ذي القعدة ١٤٠٠هـ الموافق ١ – ٢٠ سبتمبر ١٩٨٠م). الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

١٢) عبد الفتاح التريكي. (١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م). اللغة العربية والبحث العلمي " البراقماتي " في العلوم الإنسانية. ضمن كتاب المؤتمر الدولي السنوي للُغة العربية المنعقد في بيروت خلال الفترة من ٢٦ – ٣٠ ربيع الثاني ١٤٣٣هـ الموافق ١٩ – ٢٣ مارس ٢٠١٢م. ج (١). بيروت: المجلس الدولي للغة العربية.

١٣) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان. (١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م). كتابة البحث العلمي.. صياغة جديدة. ط (٣). جدة: دار الشروق.

١٤) عمر بن غرامة العمروي. (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م). أيسر الوسائل في كتابة البحوث والرسائل. ط (٢). الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع.

١٥) فرح موسى الربضي، و علي مصطفى الشيخ. (د. ت). مبادئ البحث التربوي. بيروت: دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦) فوزية بكر البكر. (١٤٣٢هـ / ٢٠١١م). كيف تكتُب بحثاً علمياً للمرة الأولى في حياتك – مرشد الباحثين المبتدئين. الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

١٧) محمد جمال الدين القاسمي. (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م). قواعد التحديث. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٨) محمد زيان عمر. (٢٠٠٢م). البحث العلمي مناهجه وتقنياته. ط (٨)، (د.ن).

١٩) محمد عجاج الخطيب. (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م). لمحات في المكتبة والبحث والمصادر. ط (١٠). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٠) محمد ماهر حماده. (١٤٠٠هـ). المصادر العربيَّة والمُعرّبة. ط (٢). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

٢١) ممدوح مسعد أحمد هلالي. (١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م). دور المؤسسات التربوية في مواجهة تشويه اللُغة العربية في ضوء متغيرات العصر. ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان (رؤية استشرافية لمُستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة). المنعقد بكلية التربية في جامعة المنصورة، خلال الفترة من ٢٠ – ٢١ فبراير ٢٠١٢م. المجلد الأول.

٢٢) موقع (الإسلام سؤال وجواب)

http://islamqa.info/ar/١٤٦٠٧٩. الجمعة ٥ رجب ١٤٣٦هـ - ٢٤ أبريل ٢٠١٥م).

٢٣) موقع مركز التعلم الفعّال، كيفية التعليق على الدراسات السابقة.

http://www.elcuk.org/٠٩/١٠/٢٠١٣/critique-paper. ٩أكتوبر ٢٠١٣م.

٢٤) يوسف مصطفى القاضي. (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م). مناهج البحوث وكتابتها. الرياض: دار المريخ للنشر.